مكتب وزير المالية

وحدة الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي

# عقد

# إصدار بطاقة الحكومة المصرية
# لصرف المعاشات ومرتبات العاملين بالدولة

## وزارة المالية

يناير - ٢٠١٦

# عقد

## إصدار بطاقة الحكومة المصرية
## لصرف المعاشات ومرتبات العاملين بالدولة

أنه في يوم الموافق -- / -- / ---- م

حرر هذا العقد بين كل من:

(١) (جهة التعاقد)

ومقرها المختار .....

ويمثلها قانوناً السيد / .....

وقد فوض السيد / ..... بصفته .....

للتوقيع على هذا العقد. ويشار إليها فيما يلي بـ .....(طرف أول)

(٢) (البنك المنفذ)

ومقره المختار .....

ويمثله قانوناً السيد / .....

وقد فوض السيد / ..... بصفته .....

للتوقيع على هذا العقد. ويشار إليه فيما يلي بـ ..... (طرف ثان)

٣) (وزارة المالية)

ومقرها المختار.....

وقد فوض السيد / ..... للتوقيع على التعاقد بصفته

.....

ويشار إليه فيما يلي بـ ..... (طرف ثالث)

## تمهيد

في إطار توجه الحكومة نحو تفعيل نظم الدفع الإلكترونية تدعيماً لآليات أدوات الحكومة الإلكترونية. فقد قامت وزارة المالية بالتعاون مع البنك المركزي المصري ، ببناء ووضع كافة المواصفات والمقاييس والمعايير ومستويات أداء الخدمة المطلوبة لتنفيذ خدمه إصدار بطاقة الحكومة المصرية لصرف المعاشات ومرتبات العاملين بالدولة بنظام الصارف الآلي ATM ووفقاً لمنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي لوزارة المالية.

**وقد أقر الطرف الأول (جهة التعاقد) بعدم خضوعه لأحكام الحراسة، كما أقر جميع أطراف هذا العقد بأهليتهم وصفاتهم للتعاقد ، واتفقوا على ما يلي :**

## البند الأول

يعتبر التمهيد السابق والإجراءات الممهدة للتعاقد مع الطرف الثاني (البنك) – ومستندات طريقة التعاقد ومحاضر لجان البت الفني والمالي أو محضر المفاوضة بحسب الأحوال– والملاحق أرقام (١)،(٢)،(٣) ومذكرة التفاهم المبرمة بين وزارة المالية والبنك المركزي المصري وشركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية المؤرخة في ٢٠٠٨/٨/١٤م ،وسندات تمثيل الأطراف في التوقيع على العقد والمكاتبات المتبادلة بين الأطراف جزءً لا يتجزأ من هذا العقد ومكملاً ومتمماً لأحكامه .

## البند الثاني: محل العقد

٢,١ يتم تفعيل منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي وفقاً لتعاقد وزارة المالية مع شركة تكنولوجيا تشغيل المنشات المالية (e-Finance ) في تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٧ لإنشاء وتركيب وتشغيل مركز الدفع والتحصيل الإلكتروني لوزارة المالية من خلال المناقصة المحدودة رقم ١ لسنة ٢٠٠٧ وفقاً لأحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ ، واعتماده من إدارة الفتوى بمجلس الدولة بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢٤.

٢,٢ يلتزم الطرف الثاني (البنك) بإصدار بطاقة الحكومة المصرية لصرف المعاشات والمرتبات للمستفيدين التابعين للطرف الأول(جهة التعاقد) والتصديق على المعاملات المالية للبطاقات إلكترونيا دون مقابل مادي ، لاستخدام هذه البطاقات من خلال ماكينات الصارف الآلي التابعة للطرف الثاني (البنك) أو من خلال ماكينات الصارف الآلي الخاصة بشبكة وزارة المالية أما ماكينات الصارف الآلي الغير مملوكة للبنك والمشتركة بشبكة ١٢٣ يتحمل العميل قيمة تكلفة المعاملة طبقاً لتسعيرة المحول القومي.

٢,٣ جهة التعاقد في هذا العقد هى الجهة الإدارية ، و قد تتبع الجهة الإدارية عدة وحدات حسابية فى إطار هذا العقد يتم الإشارة إليها فى الملحق رقم "٣" ، و فى حالة إضافة أى وحدات حسابية جديدة تابعة لنفس الجهة الإدارية و يقوم نفس البنك (الموقع على العقد) بتقديم خدمة المرتبات إليها مستقبلاً يتم إضافة تلك الوحدة للملحق رقم "٣".

## البند الثالث: التزامات أطراف العقد

٣,١ الالتزام بالمحددات والمعايير الخاصة بتنفيذ العقد والمنصوص عليها بالملحق رقم (١).

٣,٢ الالتزام بمستوى الخدمة والمنصوص عليها بالملحق رقم (٢).

٣,٣ الالتزام بكافة الإصدارات التي قد تتم باعتماد كلاً من وزارة المالية والبنك المركزي المصري فيما يتعلق بتفعيل تنفيذ العقد من محددات ومعايير وفعالية مستوى الخدمة بالملاحق العقد.

## البند الرابع: موانع المسئولية

لا يعد أي من أطرف العقد مسئولاً عن تنفيذ التزاماته المنصوص عليها في هذا العقد، إذا كان مرجع عدم تنفيذ هذه الالتزامات إلى أسباب خارجة عن الإرادة أو نتيجة لحدوث قوة قاهرة مثل إعلان الحروب أو وقوع إضرابات أو نشوب حرائق أو حدوث زلازل أو فيضانات، وذلك دون إخلال بقيام التزام الطرف الثاني (البنك) في هذه الحالة بصرف المستحقات الخاصة بالطرف الأول (جهة التعاقد) بأي وسيلة أخرى خلاف ماكينات الصارف الآلي.

## البند الخامس: الالتزام بالسرية

٥,١ تعتبر جميع البيانات المتداولة على النظام ملكا خالصا للحكومة المصرية كما يلتزم جميع الأطراف وتابعيهم بعدم إفشاء أية معلومات أو وثائق تصل إلى حوزة أحدهم طبقا لهذا العقد إلى الغير سواء بعمد أو دون عمد.

٥,٢ يلتزم الطرف الثاني (البنك) بأن تكون جميع قواعد بيانات البطاقات و المعاملات المالية الخاصة بها محفوظة لديه داخل جمهورية مصر العربية ، وأن يكون مسار المعاملات المالية بالكامل داخل الأراضي المصرية ، ولا يجوز للطرف الثاني (البنك) مخالفة ذلك إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من البنك المركزي المصري ووزارة المالية .

## البند السادس: تنفيذ العقد

٦,١ مدة هذا العقد خمس سنوات من تاريخ التوقيع عليه على أن يجدد تلقائيا باتفاق جميع الأطراف ما لم يخطر أحد الطرفين (الأول أو الثاني) الطرف الأخر قبلها بمدة ثلاثة أشهر كحد أدنى برغبته في عدم التجديد ولا يتم إلغاء هذا العقد إلا بعد موافقة وزارة المالية.

٦,٢ في حالة عدم البدء في تنفيذ الطرف الثاني (البنك) لالتزاماته التعاقدية المنصوص عليها في هذا العقد وملاحقة وذلك خلال شهرين كحد أقصى من تنفيذ الطرف الأول (جهة التعاقد) بإلتزاماته ، فإنه يحق للطرف الأول (جهة التعاقد) – بعد الحصول على موافقة الطرف الثالث(وزارة المالية) – أن يقوم بإخطار الطرف الثاني(البنك) كتابياً بفسخ العقد.

٦,٣ يجوز بقرار من وزير المالية أو من يفوضه فسخ هذا العقد بما قد يطرأ من تغيرات على القواعد العامة لتطبيق خدمات الدفع الإلكتروني موضع العقد.

٦,٤ يتم رجوع كلا الطرفين (الأول والثاني) لوحدة الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي بوزارة المالية في حالة وجود أية مشكلات فنية خاصة بتنفيذ العقد.

## البند السابع: القانون واجب التطبيق وتسوية منازعات العقد

٧,١ يخضع هذا العقد في كافة جوانبه للقوانين السارية في جمهورية مصر العربية.

٧,٢ تتم تسوية الأنزعة التي قد تنشأ عن تنفيذ العقد عن طريق لجنة مشتركة بين البنك المركزي المصري ووزارة المالية ،وذلك دون إخلال بحق أطراف العقد في اللجوء إلى المحكمة المختصة أصلاً بنظر النزاع.

## البند الثامن: المراسلات القانونية

أقر الأطراف بأن العنوان المبين قرين كل منهم بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهم وأن كافة المكاتبات والمراسلات عليه تكون صحيحة ونافذة، وفي حالة قيام أي من الأطراف بتغيير هذا العنوان فإنه يتعين علية إخطار الطرفين الآخرين بعنوانه الجديد بموجب خطاب موصي علية بعلم الوصول ،وإلا أعتبرت مراسلته على العنوان صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية.

## البند التاسع: تحرير نسخ العقد

حرر هذا العقد من ثلاثة نسخ ممهورة بالختم الرسمي لأطراف العقد ، وتسلم لكل طرف نسخة واحدة منها، مع الالتزام بإرسال صورة من هذا العقد لوحدة الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي بوزارة المالية خلال مدة خمسة أيام على الأكثر من تاريخه.

## البند العاشر: توقيع العقد

يوقع هذا العقد من السلطة المختصة للأطراف الثلاثة أو من جانب من يفوضه كل طرف منهم ، على أن يرفق بالعقد التفويض الرسمي المعتمد لممثلي الأطراف والصادر عن السلطة المختصة بذلك.

يعتمد ،،

| الطرف الأول | الطرف الثاني | الطرف الثالث |
|---|---|---|
| (إسم الجهة المتعاقدة) | (إسم البنك) | وزارة المالية |
| ..... | ..... | |
| ..... | ..... | |
| يمثلها | يمثله | يمثله |
| السيد الأستاذ / | السيد الأستاذ / | السيد الأستاذ/ |
| بصفته ممثلها القانوني (أو بناء على تفويض .....) | بصفته ممثلها القانوني (أو بناء على تفويض .....) | بصفته ممثلها القانوني (أو بناء على تفويض .....) |

عقد

إصدار بطاقة الحكومة المصرية

لصرف المعاشات ومرتبات العاملين بالدولة

ملحق رقم (١)

مكتب وزير المالية

وحدة الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي

---

# معايير و محددات

# إصدار بطاقة الحكومة المصرية

# لصرف المعاشات ومرتبات العاملين بالدولة

## وزارة المالية

يناير – ٢٠١٦

## مقدمة

في إطار توجه الحكومة نحو تفعيل نظم الدفع الإلكترونية تدعيماً لآليات أدوات الحكومة الإلكترونية . فقد قامت وزارة المالية بالتعاقد مع شركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية e-Finance بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٧ لإنشاء وتشغيل وإدارة مركز الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي بهدف تفعيل القانون رقم ١٣٩ لسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية وذلك من خلال تطبيق نظام حساب الخزانة الموحد والحسابات الصفرية الحكومية لدى البنوك التجارية ، وتحقيقاً للانضباط المالي ورفع كفاءة أداء الموازنة العامة للدولة وإدارة التدفقات النقدية مما ينعكس بالإيجاب على الاقتصاد القومي،وذلك من خلال بناء منظومة متكاملة مؤمنه وفقاً للمعايير العالمية للربط مع البنوك والهيئات الحكومية والمؤسسات ،بالإضافة إلى توفير وزيادة ماكينات الصارف الآلي ونقاط البيع والربط مع بوابة الخدمات الحكومية الإلكترونية وذلك بالتعاون مع البنك المركزي المصري وخبراء أمن النظم والمعلومات في بناء ووضع كافة المواصفات والمقاييس والمعايير المطلوبة، وتوقيع مذكرة تفاهم مع البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٠٠٨/٨/١٤ بهذا الشأن.

## المواصفات العامة

قيام البنك المشترك بالنظام بإصدار بطاقة الحكومة المصرية لصرف المعاشات ومرتبات العاملين بالدولة والتصديق على المعاملات المالية للبطاقات إلكترونيا دون مقابل مادي ، لاستخدام هذه البطاقات من خلال ماكينات الصارف الآلي التابعة للبنك والمتصلة بشبكة المحول القومي ١٢٣وكذلك ماكينات الصارف الآلي التي تحمل شعار وزارة المالية المصرية أو من خلال أجهزة نقاط البيع وقنوات المدفوعات المختلفة التي يتم تحديدها حاليا أو مستقبلا ووفقاً لمنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي لوزارة المالية مع الالتزام التام بجميع المعايير والمواصفات الصادرة بهذا الشأن أو التي سيتم إضافتها مستقبلاً .

## معايير و التزامات البنك المنفذ

- إصدار بطاقات الحكومة المصرية لصرف المعاشات ومرتبات العاملين بالدولة مع الالتزام بجميع المواصفات الخاصة بإصدار البطاقة وطباعتها وتكويدها وتشغيلها وفقا للمواصفات الفنية الخاصة والمنصوص عليها في المرفق رقم (١) .
- الالتزام بأن جميع قواعد بيانات البطاقات والمعاملات المالية الخاصة بها محفوظة لديه داخل الأراضي المصرية كما أن مسار المعاملة المالية ( على ماكينات الصارف الآلي و نقاط البيع داخل جمهورية مصر العربية) يجب أن يكون بالكامل داخل الأراضي المصرية،ومن خلال مركز الدفع والتحصيل الإلكتروني لوزارة المالية وكذلك شبكة المحول القومي ١٢٣ وخلاف ذلك لابد من الحصول على موافقة معتمدة من مركز الدفع والتحصيل الإلكتروني لوزارة المالية والبنك المركزي المصري وفي حالة عدم الالتزام بهذا فانه يحق لوزارة المالية إلغاء العقد دون الحاجة إلى أى إخطارات أخرى.
- تعد جميع البيانات المتداولة الخاصة ببطاقات الحكومة المصرية لصرف المعاشات ومرتبات العاملين بالدولة والصادرة من خلال البنك المنفذ ملكاً خالصاً للحكومة المصرية ،والالتزام بعدم إفشاء أية معلومات أو وثائق إلى الغير سواء بعمد أو دون عمد.

- توفير البيانات الخاصة بجميع المعاملات يوميا للبطاقات التي تم إصدارها والتي تمت على قنوات المدفوعات الإلكترونية المختلفة سواء خاصة بالبنك أو خاصة بالبنوك الأخرى وإرسالها شهرياً إلى مركز الدفع والتحصيل الإلكتروني لوزارة المالية وكذلك التعامل مع المعاملات المالية غير الكاملة وذلك وفقا لتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة بهذا الشأن.
- الالتزام بمحددات مستوى الخدمة والمنصوص عليها في المرفق رقم (٣) .
- الالتزام بالمعايير العالمية

**( ISO ٨٥٨٣ ، The Card Verification Code(CVC)، Card Verification Value(CVV) ,Card Verification Value ٢ (CVC٢) ، PIN Encryption، PIN Validation، PIN Change ، PIN Based Verification )**

**١٢٣ shared cash network is fully compliance with ISO standards as follows:**

☐ Follow ISO standards for magnetic stripe cards

- ■ ٧٨١٠ Physical Characteristics of Credit Card Size
- ■ ٧٨١١-١ Indented.
- ■ ٧٨١١-٣ Location of Embossed Characters
- ■ ٧٨١١-٤ Location of Tracks ١ and ٢
- ■ ٧٨١١-٦ Magnetic Stripe - High Co.
- ■ ٧٨١٢ Issuer Identification Number (IIN)
- ■ ٧٨١٣ Track١ and Track ٢ requirements

☐ ISO ٧٨١٦ for smart card is not applied yet.

☐ ISO ٨٥٨٣-١٩٨٧ for Financial Transaction Card Originated Messages

- الالتزام بصرف المستحقات المالية في موعد استحقاق الصرف وفقاً للمعايير والتعليمات الصادرة بهذا الشأن من خلال مركز الدفع والتحصيل الإلكتروني لوزارة المالية ، مع التزام البنك بما يطرأ من تعديلات أو تعليمات بقواعد الصرف والتي يتم صدورها من مركز الدفع والتحصيل الإلكتروني لوزارة المالية بمدة لا تزيد عن خمسة أيام عمل من تاريخ إخطار البنك.
- يلتزم بإيداع صافي قيمة المستحقات المالية للبطاقات والمحددة في الملف الإلكتروني المالي بحيث تكون قابلة للاستخدام في تاريخ الاستحقاق ما لم يتعرض الحساب لأي مانع يحول دون الصرف ،والبنك غير مسئول عن أية مبالغ يتم خصمها بمعرفة الوحدة الحسابية.
- يلتزم البنك برد الشيك الورقي(أو أمر الدفع الإلكتروني) في مدة لا تتجاوز ٢٤ ساعة من تاريخ استلامه في حالة وجود أية أخطاء فنية أو رفض صرف الشيك (أو أمر الدفع الإلكتروني) من قبل البنك الذي يتم تحصيل المستحقات من خلاله. كما يحق للبنك الامتناع عن إضافة قيمة الشيكات (أو أوامر الدفع الإلكترونية) الواردة إلى حسابات البطاقات في حالة تجاوز قيمة الملف الإلكتروني المالي قيمة الشيك الورقي(أو أمر الدفع الإلكتروني) مع إبلاغ الوحدة الحسابية في مدة لا تتجاوز ٢٤ ساعة قبل تاريخ استحقاق الصرف.

- تركيب ماكينات الصارف الآلي حسب الأسس الموضوعة من البنك المركزي المصري في المواقع التابعة للجهات الحكومية و حسب الاتفاق مع مركز الدفع والتحصيل الإلكتروني لوزارة المالية.
- **الالتزام بعدم تحميل صاحب البطاقة أي مصاريف مقابل البطاقة أو الرقم السري في المرة الأولى، على أن يتحمل صاحب البطاقة تكلفة إصدار بدل التالف أو الفاقد أو الرقم السري وفقا لتكاليف أداء الخدمة المنصوص عليها في المرفق رقم (٢) بهذا المستند ، ويلتزم البنك بإصدار بدل فاقد أو تالف للبطاقة أو رقم سري في حالة فقده أو نسيانه وذلك في خلال أربع أيام عمل كحد أقصى من تبليغه.**
- استخدام البطاقة الصادرة في السحب النقدي ومعرفة رصيد البطاقة من خلال كافة ماكينات الصارف الآلي المملوكة للبنك وكافة ماكينات الصارف الآلي التي تحمل شعار وزارة المالية المصرية بدون أية مصاريف على صاحب البطاقة ، كذلك آلات الصارف الآلي التي تعمل على شبكة المحول القومي ١٢٣ وفقا للتكلفة المحددة للشبكة والتي يتم الإعلان عنها دورياً.

## دور وحدة الدفع والتحصيل الإلكتروني لوزارة المالية

- تلتزم الوحدة الحسابية بارسال الشيك الورقى أو أمر الدفع الألكترونى بما لا يخل بفترة السماح المتفق عليها بملحق العقد رقم "٢"، و فى حالة عدم إلتزام الوحدة الحسابية ، يحق للبنك الرجوع إلى اللجنة المشتركة لفض المنازعات لتعويضه بالشكل المناسب وفقاً لحجم الخسارة المباشرة.
- وضع الاستراتيجيات والخطط طويلة الأجل لخدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني.
- استكشاف الفرص المتاحة للنمو في خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني، وتقديم خدمات جديدة.
- إدارة مخاطر خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني أثناء تطوير عملية بناء البنية التحتية للدفع والتحصيل الإلكتروني ورفع التقارير اللازمة للجنة الرئيسية لمتابعة خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني كلما اقتضى الأمر ذلك.
- إدارة التغييرات التي تطرأ على خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني ومخرجاته والتعاقدات واتفاقيات مستوى أداء الخدمة مع أي من مقدمى الخدمات ورفع تقارير بالتعديلات المؤثرة للجنة الرئيسية لمتابعة خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني كلما اقتضى الأمر ذلك.
- التأكيد على جودة الخدمات المقدمة أثناء تأسيس وتطوير بناء البنية التحتية للدفع والتحصيل الإلكتروني.
- البدء ببناء البنية التحتية للدفع والتحصيل الإلكتروني وإعلام جميع المشاركين بالمنظومة بهذا بما فى ذلك جمهور المتعاملين.
- اختيار ووضع المعايير القياسية التي يجب أن تتبعها جميع قنوات خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني.
- متابعة طباعة وتسليم بطاقات الصرف لجميع الجهات المشاركة في النظام.
- رقابة مساهمات جميع الأطراف المشاركة في منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني، بما يضمن التزامهم بالعقود واتفاقيات مستوى أداء الخدمة
- رقابة التزام جميع المشاركين بالمنظومة لمعايير أداء الخدمة (مثل معايير أمن المعلومات).
- رقابة وتحليل وتحسين مدى تقبل واستخدام الحكومة والجمهور لخدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني.
- اقتراح الأساليب المعنية بتحسين الأداء لخدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني.

## التزامات الجهات الحكومية (جهه التعاقد)

- توفير البيانات الأساسية والوظيفية والمالية المطلوبة لأصحاب البطاقات متضمنة الرقم القومي للمستفيد بالنماذج الخاصة بذلك وبالمواصفات الفنية المحددة وإرسالها للبنك خلال شهرين من العقد كحد أقصى من خلال مركز الدفع والتحصيل الإلكتروني لوزارة المالية.
- السماح للبنك بالتعاقد على إدخال خطوط الربط الخاصة بتشغيل ماكينات الصارف الآلي التابعة للبنك التي يتم الاتفاق على تركيبها في المواقع التابعة للجهة الحكومية – خارج المبنى ما لم يكن هناك مانع يحول دون ذلك وبعد موافقة مركز الدفع والتحصيل الإلكتروني لوزارة المالية بهذا الشأن – على أن يتحمل البنك كافة المصروفات المتعلقة بتجهيز الموقع و يلتزم الجهة الحكومية بتكلفة توصيل وتشغيل التيار الكهربائي إليها .
- الإطلاع على القواعد والشروط المنظمة لنظام بطاقات الحكومة المصرية لصرف المعاشات ومرتبات العاملين بالدولة التابعين له والصادرة من البنك والموافقة على ما جاء بها بما لا يتعارض مع القواعد والمعايير والمواصفات المنظمة الصادرة من وزارة المالية والبنك المركزي المصري.
- التعاون في استلام البطاقات والأرقام السرية ونماذج الاستلام الخاصة بهذه البطاقات والصادرة من البنك وفقا للقواعد والشروط والتعليمات المنصوص عليها في المرفق رقم (١) مع تسليم البنك نماذج استلام البطاقات بعد توقيعها و صورة من بطاقة الرقم القومي الخاصة لكل مستفيد يصدر له بطاقة صرف بما يضمن شروط الأمان وفي حالة عدم استلام الموظف للبطاقة فانه يتم الاحتفاظ بالبطاقة لدى البنك المصدر مع مراعاة عدم استثناء هذه البطاقة من تحويل المستحقات الخاصة بصاحب هذه البطاقة من قبل الوحدة الحسابية.
- يلتزم الطرف الأول (جهة التعاقد) بتحويل كافة المستحقات المالية الخاصة بكافة العاملين على حسابات البطاقات وفقاً لمنظومة الدفع والتحصيل الالكتروني وذلك اعتباراً من الشهر التالي لتسليم البطاقات.
- يلتزم الطرف الأول (جهة التعاقد) بإرسال الشيك الورقي أو أمر الدفع الالكتروني بما لا يخل بفترة السماح المتفق عليها بملحق العقد رقم "٢"، و بخلاف ذلك فان الطرف الأول (جهة التعاقد) عليه الالتزام بما تقرره اللجنة المشتركة لفض المنازعات لتعويض الطرف الثاني (البنك) بعدد أكبر من أيام السماح من إحدى المدفوعات التالية.

# مرفق رقم (١)

## مواصفات البطاقة البلاستيكية

**المواصفات العامة لإصدار البطاقة :**

بطاقة بلاستيكية مطبوعة الوجهين، الوجه مطبوع عليه شعار الجمهورية وجمهورية مصر العربية ووزارة المالية ورقم البطاقة والاسم المختصر لصاحب البطاقة وكذلك علامة مائية خاصة بشعار وزارة المالية HOLOGRAM تستخدم لحماية البطاقة من التزوير، و الظهر يحتوي على شريط ممغنط HICO ، وشريط ابيض يتم طباعته برقم التعامل مع الإنترنت عند التخصيص ، ويتم طباعة العبارة التوضيحية الخاصة باستخدام البطاقة والرقم التليفوني الخاص بخدمة العملاء الخاص بالبنك المصدر للبطاقة، ويتم طباعة شعار البنك المصدر للبطاقة وشعار شبكة المحول القومي وشعار شركة 13 وزارة المالية وشعار شركة e-Finance التي تدير مركز الدفع والتحصيل الإليكتروني لوزارة المالية.

**مواصفات رقم البطاقة (PAN NUMBER ) :**

رقم مكون من ستة عشر رقما يطبع باللغة الإنجليزية ويتكون رقم البطاقة مما يلي :

| رقم التحقيق | رقم الكارت | رقم البنك | رقم الحكومة المصرية |
|---|---|---|---|
| ١ رقم | ٩ أرقام | ٢ رقم | ٤ أرقام |
| | | X X | ٨ ١ ٨ ٩ |

ويراعى عند أى تجديد للبطاقة ، سواء كان بدل فاقد أو تالف ، أن يتم التجديد بنفس رقم الـ PAN مع وضع رقم مسلسل في الشريط الممغنط للدلالة على رقم الإصدار (Sequence Number) .
و يجوز تغيير الأرقام الستة الأولى من البطاقة أو عدد أرقام الـ PAN بعد الرجوع إلى وزارة المالية و البنك المركزى.

**مواصفات الرقم السري الشخصي ( PIN CODE ) :**

رقم مكون من أربع أرقام باللغة الإنجليزية بالمواصفات القياسية يوضع في مظروف مغلق يسلم مع البطاقة ويتم تغييره مع طلب إعادة إصداره وأن يتم إصدار هذا الرقم بشكل عشوائي ولا يرتبط بأي بيان لصاحب البطاقة.

**مواصفات الاسم المختصر لصاحب البطاقة ( SHORT NAME ) :**

يطبع الاسم المختصر لصاحب البطاقة باللغة العربية طباعة واضحة ثابتة مطابقا لنموذج بيانات لصاحب البطاقة وبخلاف ذلك يتم الرجوع لوزارة المالية.

## قواعد وشروط إصدار البطاقة

١. هذه البطاقة خاصة بصرف المعاشات ومرتبات العاملين بالدولة وأية مبالغ أخرى يتم إيداعها إلكترونياً باسم صاحب البطاقة من خلال وحدة الصرف المالية التابعة لجهة التعاقد وتسمح البطاقة بصرف الرصيد على دفعة واحدة أو على دفعات من خلال شبكة ماكينات الصارف الآلي المملوكة للبنك المصدر للبطاقات أو شبكة المحول القومي ١٢٣وكذلك ماكينات الصارف الآلي التي تحمل شعار وزارة المالية المصرية ، أو عمليات الشراء من المحال التجارية من نقاط البيع POS المستخدمة لدى التجار على أن تكون (PIN Based).

٢. إن سجلات قيد العمليات الصادرة من شبكة المحول القومي ١٢٣ والتي تخص حركات البطاقات الصادرة من كافة البنوك المشاركة في الخدمة تكون هذه السجلات نهائية وملزمة لكافة الأطراف في حالة العمليات التي تمت على الماكينات المملوكة لغير البنك المصدر للبطاقات ، فيما عدا العمليات التي تمت على الماكينات المملوكة للبنك المصدر للبطاقات حيث تكون سجلات قيد العمليات الصادرة من البنك المصدر للبطاقات والتي تخص حركات البطاقات الصادرة منه تكون هذه السجلات نهائية وملزمة لكافة الأطراف.

٣. البطاقة والرقم السري الشخصي هي مسئولية شخصية لصاحب البطاقة فيجب عليه :
- المحافظة على البطاقة وتجنب فقدانها أو تلفها مع الإبلاغ الفوري عند فقدانها.
- ضرورة حفظ الرقم السري الشخصي وعدم كتابته في أي مكان يكون مقروناً بالبطاقة .
- الامتناع عن ذكر الرقم السري الشخصي لأي شخص آخر.

٤. السحب النقدي من البطاقة يتوقف على الرصيد القابل للسحب بها وفقاً لما هو مسجل بحساب البطاقة في ساعة السحب وأخذاً في الاعتبار أن المبلغ المطلوب سحبه يضاف عليه مصروفات استخدام شبكة المحول القومي ١٢٣ في حالة استخدام ماكينات الصارف الآلي الغير مملوكة للبنك المصدر للبطاقة .

٥. فيما يتعلق بالنموذج المقرر من وزارة المالية والخاص بتسليم البطاقات وقواعد وشروط استخدامها يتم كما يلي:
- أصل النموذج للبنك المصدر للبطاقة بعد توقيعه من حامل البطاقة .
- صورة النموذج لجهة التعاقد بعد توقيعه من حامل البطاقة.
- صورة النموذج لحامل البطاقة .
- يرفق صورة بطاقة الرقم القومي لحامل البطاقة

٦. لا يحق للبنك المصدر للبطاقة خصم أي مبالغ أو مصاريف على البطاقات تحت أي مسمى بخلاف ما هو منصوص علية في مرفق رقم (٢) أو بموافقة كتابية معتمدة من حامل البطاقة .

٧. يمكن للبنك المصدر للبطاقة تقديم كافة خدماته المصرفية لمن يرغب بفتح حسابات إضافية بالبنك لصاحب البطاقة وأن يتم ذلك بتحويل المبالغ الخاصة بالخدمات المصرفية من حساب بطاقة صرف المعاشات ومرتبات العاملين بالدولة متلقي هذه الخدمات إلى أية حسابات / خدمات خاصة بالبنك .

٨. يجوز للطرف الأول (جهة التعاقد) تحويل بعض أو كل من مستحقات العامين التابعين له إلي بنك آخر في حالة وجود التزام علي الطرف الأول (جهة التعاقد) بتحويل هذه المستحقات ويسقط هذا التحويل بإلغاء هذا الالتزام ولا يجوز للطرف الثاني (البنك) إلغاء سجل البطاقة الحكومية من قواعد بياناته إلا بعد الرجوع إلي الطرف الأول (جهة التعاقد).

## مرفق رقم (٢)

# تسعيرة الخدمة

- **يتكون إصدار البطاقة من:**
  ١. البطاقة الخام مطبوعة والشريط المغناطيسي مكود بمعلومات العميل.
  ٢. الرقم السري الشخصي
  ٣. نموذج الاستلام
  ٤. التعليمات الأساسية الخاصة بالمحافظة على البطاقة والرقم السري

- **تكلفة الإصدار لأول مرة** **( بدون )**

- **تكلفة إعادة الإصدار ( في حالة الفقد أو التلف ) على صاحب البطاقة**
  ١. الرقم السري الشخصي ( ٣,٠ جنيهاً مصرياً )
  ٢. البطاقة (١٠,٠ جنيهاً مصرياً )

- **تكلفة المعاملات المالية على ماكينات الصارف الآلي المملوكة للبنك المصدر للبطاقة** **( بدون )**

- **تكلفة المعاملات المالية على ماكينات الصارف الآلي التي تحمل شعار وزارة المالية المصرية** **( بدون لصاحب البطاقة)**
  **(رجاء الرجوع لتسعيرة المحول القومي بالنسبة لهذه العمليات)**

- **تكلفة وجود اعتراض مالي غير حقيقي** **( ٢٠,٠ جنيهاً مصرياً** على صاحب البطاقة )

- **تكلفة المعاملات المالية على ماكينات الصارف الآلي الغير مملوكة للبنك المصدر للبطاقة :**

  **طبقا لتسعيرة شبكة المحول القومي ١٢٣ والتي تتضمن :**
  - عملية سحب من الرصيد.
  - عملية استعلام عن الرصيد.
  - عملية الشراء من المحال التجارية من نقاط البيع POS المستخدمة لدى التجار.
  - المعاملات على شبكة الإنترنت.

- **يتم تسعير خدمة نقل الملفات الالكترونية الخاصة ببنوك أخرى طبقاً للتسعير الخاص بنظام ACH والتعليمات الواردة من البنك المركزي المصري.**

## مرفق رقم (٣)

# محددات مستوى الخدمة

### مقدمة

هذا الجزء يحدد الحد الأدنى لمستويات الخدمة المطلوبة من البنوك التي تقوم بإصدار بطاقات الحكومة المصرية لصرف المعاشات ومرتبات العاملين بالدولة بالإضافة للحد الأدنى لأنواع الخدمات المالية والمصرفية المطلوبة ويلتزم البنك بكافة التعليمات التي تصدر من البنك المركزي المصري بهذا الشأن .

### خدمة العملاء

على كل بنك يقوم بإصدار البطاقات توفير نظام لخدمة العملاء لاستقبال استعلامات وشكاوى واستفسارات حملة البطاقات طبقا للنظم المثيلة المعمول بها داخل البنك ويلتزم البنك ببحث الشكاوى والرد عليها في خلال ٤٨ ساعة كحد أقصى .

### التعامل مع الحركات المالية غير الكاملة وغير الصحيحة

يتم التعامل مع الحركات المالية غير الكاملة والتي هي محل خلاف طبقا للأعراف والنظم الدولية وبما يتفق مع النظام والمعمول بها ووفقا للمعايير التي تحددها وزارة المالية والبنك المركزي المصري، وعلى البنك توفير القدرة من خلال فروعه أو مركز الخدمة الهاتفي أو غيرها من القنوات لحامل البطاقة أن يتقدم بطلب عن حركة تمت على رصيده من خلال الصارف الآلي أو لم يتم صرف المبلغ نقدا كاملا أو لم تتم الحركة كاملة، وفي حالة ثبوت عدم صحة ادعاء الموظف بأن الخصم غير حقيقي يتم التعامل مع العامل طبقا للقواعد التي تحددها الوزارة التي ستتضمن:

- لابد أن يقوم البنك بالالتزام بالتعليمات التي ستصدر في هذا الشأن من مركز الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي لوزارة المالية أو من خلال إدارة نظم الدفع بالبنك المركزي المصري مع بذل العناية الخاصة بالرد على الموظف في ثاني يوم عمل من تاريخ تقديم الإعتراض كحد أقصى للعمليات التي تتم على ماكينات الصارف الآلي المملوكة للبنك المصدر للبطاقة ، و عشرة أيام عمل كحد أقصى للعمليات التي تتم على ماكينات الصارف الآلي المملوكة للبنوك الأخرى .
- لابد من أن يقوم البنك بتنفيذ القيود المصححة فوراً في حالة ثبوت إدعاء صاحب البطاقة وإخطاره بذلك.
- في حالة الادعاءات غير الصحيحة يتم خصم غرامة مالية على صاحب البطاقة ووفقاً للمرفق رقم (٢) وفقا للتعليمات الصادرة من البنك بهذا الشأن والمنصوص عليها في نموذج استلام البطاقة وذلك بمعرفة البنك لتغطية تكاليف التعامل مع الادعاءات غير الصحيحة بعد الرد عليه، على أن يتم عرض المستندات على ممثل جهة التعاقد في حالة الرغبة في ذلك.

### مستوى خدمة الأنظمة الإلكترونية

يجب ألا يقل مستوى خدمة الأنظمة الإلكترونية المتعاملة مع البطاقات سواء من أنظمة "إصدار" أو "قبول" أو "تحويل" عن المستويات التي تحددها وزارة المالية والبنك المركزي المصري كما يجب على البنك إصدار تقرير شهري عن مستوى الخدمة وتقديمه إلى البنك المركزي المصري طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الدورية في هذا الشأن.

## قبول بطاقات الدفع والسحب النقدي

على كل بنك يدير شبكة أنظمة وأجهزة قبول بطاقات مصرفية لصرف النقد أو الدفع الإلكتروني ويرغب في المشاركة في النظام أن يوفق جميع الأنظمة والأجهزة والشبكة الخاصة به لقبول بطاقات صرف المعاشات ومرتبات العاملين بالدولة بدون تمييز في مستوى الأداء أو التسعير في أي جزء من أجزاء الخدمة ، هذا ولابد من توعية التجار على استخدام بطاقات الصرف الحكومية في الشراء من المحال التجارية من نقاط البيع POS المستخدمة لدى التجار على أن تكون (PIN Based).

## متابعة رضاء العاملين بالخدمة وملاحظاتهم

على كل بنك مشترك في هذه الخدمة إنشاء منظومة لاستقصاء و متابعة رضاء العاملين بالخدمة وملاحظاتهم واحتياجاتهم واقتراحاتهم من خلال استقصاءات لعينات من شرائح مختلفة من المستفيدين الذين يتعاملون مع البنك وتقديم تقارير دورية بمخرجات هذه الدراسات لمركز الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي لوزارة المالية لمتابعة تحسين وتطوير الخدمات الأساسية بالتعاون مع ممثلي البنوك الأخرى التي تشترك في خدمات التوزيع الإلكتروني لمستحقات المعاشات ومرتبات العاملين بالدولة.

## توعية العاملين بحقوقهم وواجباتهم ومسئولياتهم

على كل بنك تقديم خدمة لتوعية حاملي البطاقات الذين يخدمهم بحقوقهم وكيفية استخدام شبكة ماكينات الصارف الآلي وأجهزة نقاط البيع والأكشاك الإلكترونية و شبكة المحول القومي ١٢٣ وواجباتهم في شأن الحفاظ على سرية أرقامهم الشخصية السرية ومسئولياتهم عن استخدام البطاقات المصرفية التي ستوفر لهم والحركات الناجمة من ذلك الاستخدام على حساباتهم والإبلاغ عن فقد بطاقاتهم وكيفية استبدال البطاقات المفقودة أو التي حدث بها تلفاً وكحد أدنى على المؤسسة استخدام الاستمارات التي أعدتها الوزارة في هذا الشأن.

يعتمد ،،

| الطرف الأول | الطرف الثاني | الطرف الثالث |
|---|---|---|
| (إسم الجهة المتعاقدة) | (إسم البنك) | وزارة المالية |
| ..... | ..... | |
| ... | ..... | |
| يمثلها | يمثله | يمثله |
| السيد الأستاذ / | السيد الأستاذ / | السيد الأستاذ/ |
| بصفته ممثلها القانوني (أو بناء على تفويض .....) | بصفته ممثلها القانوني (أو بناء على تفويض .....) | بصفته ممثلها القانوني (أو بناء على تفويض .....) |

عقد

إصدار بطاقة الحكومة المصرية

لصرف المعاشات ومرتبات العاملين بالدولة

ملحق رقم (٢)

مكتب وزير المالية

وحدة الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي

---

# اتفاقية مستوى خدمة

# لإصدار بطاقة الحكومة المصرية

# لصرف المعاشات ومرتبات العاملين بالدولة

## وزارة المالية

يناير - ٢٠١٦

## تعريفات

- يشار في هذه الاتفاقية إلي جهة التعاقد(الجهة الإدارية) التي ستتم ميكنة صرف مستحقات العاملين بها (بالطرف الأول) على أن يتم إرفاق البيانات الخاصة بكل وحدة حسابية تابعة لجهة التعاقد والتي سيتم إصدار بطاقات عن طريق البنك ، والي البنك المنفذ (بالطرف الثاني) ، و إلى مركز الدفع والتحصيل بوزارة المالية ويمثلها شركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية e-finance (بالطرف الثالث) ، وإلي حاملي بطاقات الصرف الحكومية (بالمستفيدين).
- تعنى كلمة يوم: يوم عمل ، ويشمل ساعات العمل الرسمية (٩ص – ٣م) من أيام الأحد إلى الخميس عدا الإجازات والعطلات الرسمية ، وفي حالة إرسال ملفات المستحقات المالية للبطاقات إلى الطرف الثاني(البنك) بعد الساعة الثانية ظهراً يعتبر ثاني يوم عمل هو اليوم الفعلي لانتقال الملفات إلى الطرف الثاني(البنك).
- تعنى على مدار الساعة: ٢٤x٧ شاملاً الإجازات والعطلات بدون توقف.
- تعني كلمة البطاقات: البطاقات الحكومية المصدرة لصرف المعاشات ومرتبات العاملين بالدولة.
- تعني فترة السماح: الفترة البينية منذ تسليم (الشيك/أمر الدفع الالكتروني) إلى البنك وتوزيع المبالغ على البطاقات وتقدر بخمسة أيام عمل في حالة الشيك الورقي و أربعة أيام عمل في حالة أمر الدفع الالكتروني أو طبقاً لما تقرره وزارة المالية في هذا الشأن وذلك فيما يخص خدمة المرتبات ، وفي حالة حدوث تعديل لهذه الفترة يتم إخطار البنك خلال شهر قبل تنفيذ التعديل وفي حالة عدم تسلم أي اعتراض على التعديل من قبل البنك خلال أسبوع فان هذا يعني موافقة البنك.

## يتم النص في هذه الاتفاقية على البنود التالية بالنسبة لمستوى الخدمة :

١. توصيف كلمة الخدمة وأنواع الخدمات المقدمة ضمن الاتفاقية.
٢. شروط مستوي الخدمة وضوابطها.
٣. مسئوليات أطراف العقد.
٤. الشروط الواجب توافرها لضمان مستوى الخدمة.
٥. جداول احتساب الغرامات وضوابطها.

### ١- توصيف معنى كلمة الخدمة وأنواع الخدمات المقدمة من البنك ضمن الاتفاقية

تعني كلمة الخدمة في هذه الاتفاقية كل ما يتعلق بتقديم الخدمات لصرف المعاشات ومرتبات العاملين بالدولة والتي تشمل نقل الملفات وتبادل البيانات وإصدار البطاقات والأرقام السرية وتوزيعها وتشمل الخدمات المقدمة الآتي:

١. وظيفة استقبال ملفات تسجيل البطاقات الإلكترونية الحكومية الجديدة.
٢. وظيفة تخليق الحسابات الإلكترونية لبطاقات الصرف الحكومية الجديدة.
٣. وظيفة إصدار بطاقات الصرف الحكومية والأرقام السرية.

٤. خدمة توزيع بطاقات الصرف الحكومية والأرقام السرية.

٥. وظيفة استقبال الملفات الإلكترونية للصرفيات.

٦. وظيفة اضافة المبالغ بالحسابات الإلكترونية لبطاقات الصرف الحكومية.

٧. خدمة التعامل مع شبكة ماكينات الصارف الآلي.

٨. خدمة تركيب ماكينة الصارف الآلي و إدارتها.

٩. خدمة العملاء (مكتب المساعدة).

١٠. وظيفة إصدار التقارير الإلكترونية الخاصة بحركات بطاقات الصرف الحكومية

## ٢- شروط مستوى الخدمة وضوابطها

**نظرا لقيام الطرف الثاني بتقديم خدمات صرف المعاشات ومرتبات العاملين بالدولة من خلال أنظمة البنك وشبكة ماكينات الصارف الآلي الخاصة بالبنك كان علي الطرف الثالث تحديد ضوابط التشغيل وطرق قياس مستوي الخدمة المقدمة على النحو التالي :**

- استخدام الشيكات الورقية لحين تطبيق منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي.
- التأكد من دقه البيانات المرسلة من الوحدات الحسابية المشاركة إلى الطرف الثاني قبل توزيع صافي قيمة المستحقات المالية للبطاقات إلكترونياً بما يضمن صحة البيانات وذلك من خلال تأكيد البنك لصحة البيانات (عدم وجود اعتراض من البنك علي البيانات).
- تجهيز بيانات الصرف بمعرفة الطرف الأول بالملف الإلكتروني المالي وارسالها إلى الطرف الثانى قبل موعد استحقاق الصرف وفقا لفترة السماح المشار إليها.
- تحديد المسئولين عن تنفيذ العقد داخل جميع الأطراف المشاركة لسرعة اتخاذ القرارات أثناء التشغيل كما يجب على جميع الأطراف إعلام باقي الأطراف رسمياً في حالة إذا ما تغير المسئول عن تنفيذ العقد في أي من الأطراف.

## ٣- مسئوليات أطراف العقد

### ٣,١ مسئوليات الطرف الأول:

- الالتزام بكافة المعايير والمحددات الواردة بالملحق رقم (١).
- تسهيل عملية تطبيق النظام والتعاون مع أطراف المنظومة لضمان سرعة تفعيل النظام.
- توفير الموظفين لتلقي التدريب على النظام الإلكتروني لصرف المستحقات المالية للبطاقات.
- الالتزام بتوفير البيانات الأساسية للتسجيل متضمنة الرقم القومي للمستفيد وفقاً للنماذج المعدة من قبل الطرف الثالث.
- التعاون مع البنك المتعاقد معه في عمليات التسليم والتسلم للبطاقات والأرقام السرية بما يضمن شروط الأمان.
- إرسال ملفات المستحقات المالية للبطاقات إلى الطرف الثاني من خلال المنظومة الإلكترونية الخاصة بالطرف الثالث في المواعيد المحددة.
- يتم إرسال الشيك/ أمر الدفع للطرف الثاني قبل ميعاد الصرف طبقا لفترة السماح المشار إليها، على أن يؤخذ في الاعتبار أيام السماح عند إصدار الشيك/ أمر الدفع في اليوم السابق للأجازات والعطلات الرسمية وعلى أن يتم تسليم الشيك (فى حالة الدفع بالشيك) قبل الساعة الثانية عشر ظهراً.

- في حالة استخدام الشيكات الورقية يجب التأكد أن قيمة الشيك تساوي إجمالي قيمة الملف الإلكتروني المرسل.
- في حالة تركيب ماكينه الصارف الآلي بالمواقع التابعة للجهة يتم تركيبها بالسور الخارجي للوحدة ، وخلاف ذلك لابد من الحصول على موافقة مسبقة من الطرف الثالث ، مع توفير التيار الكهربائي لها وتحمل قيمة فاتورة الكهرباء .

## ٣,٢ مسئوليات الطرف الثاني:

### ٣,٢,١ وظيفة استقبال ملفات تسجيل البطاقات الإلكترونية الحكومية

- يلتزم الطرف الثاني باستقبال ملف تسجيل البطاقات الإلكترونية المعد بمعرفة الطرف الأول عن طريق برامج المنظومة الإلكترونية لتبادل الملفات للطرف الثالث المتاحة والمؤمنة والمشفرة من خلال شبكة إتصالات المحول القومي وفي حالة وجود خلل فني في الملف يلتزم الطرف الثاني بإبلاغ الطرف الثالث بالخلل في ثاني يوم عمل لاستقبال الملف على الأكثر.

### ٣,٢,٢ وظيفة تخليق الحسابات الإلكترونية لبطاقات الصرف الحكومية

- يقوم الطرف الثاني بتخليق الحسابات الإلكترونية للمستفيدين المذكورين بملفات التسجيل الواردة من الطرف الأول.
- يقوم الطرف الثاني بإرسال أرقام الحسابات الإلكترونية وأرقام البطاقات إلى الطرف الثالث باستخدام برامج المنظومة في مدة لا تتعدى عشرة أيام من تاريخ استلام ملفات التسجيل الواردة من الطرف الأول.

### ٣,٢,٣ وظيفة إصدار بطاقات الصرف الحكومية والأرقام السرية

- يقوم الطرف الثاني بإصدار البطاقات والأرقام السرية للمستفيدين طبقاً للمواصفات الفنية وتسعيرة الخدمة المنصوص عليها بالملحق رقم (١) ، ويجب أن يكون الإصدار في مدة لا تتعدى عشرة أيام عمل من تاريخ رد الطرف الثاني بأرقام الحسابات الالكترونية والبطاقات كحد أقصى وفي حالة زيادة عدد العاملين التابعين للوحدة الحسابية عن ٢٠،٠٠٠ موظف يتم الرجوع إلى لجنة فض المنازعات للبت في هذا الشأن.

### ٣,٢,٤ خدمة توزيع بطاقات الصرف الحكومية والأرقام السرية

- يقوم الطرف الثاني بالتعاون مع الطرف الأول بتوزيع البطاقات والأرقام السرية على المستفيدين طبقاً لشروط واحتياطات الأمان والمواصفات المتبعة لذلك، ويجب أن يتم التوزيع في مدة لا تقل عن عشرة أيام عمل قبل عملية استحقاق الصرف.

### ٣,٢,٥ وظيفة استقبال الملفات الإلكترونية للصرفيات

- تتم هذه الوظيفة طبقاً لقواعد عمل ACH التي يحددها البنك المركزي وبما لا يخالف قواعد ونظم العمل بالوحدات الحسابية.

### ٣,٢,٦ وظيفة إضافة المبالغ بالحسابات الإلكترونية لبطاقات الصرف الحكومية

- يقوم الطرف الثاني بإيداع المبالغ بالحسابات الإلكترونية لبطاقات الصرف الحكومية في اليوم المحدد لاستحقاق الصرف المسجل بالملف الإلكتروني للصرفية عند بدء مواعيد العمل الرسمية لديه.

### ٣,٢,٧ خدمة التعامل مع شبكة ماكينات الصارف الآلي

- يقوم الطرف الثاني بإتاحة التعامل لحاملى البطاقة مع ماكينات كافة الصارف الآلي المملوكة له وفقاً لتكلفة المعاملات المالية للبطاقات كما هو منصوص عليه بالملحق رقم (١)
- ضمان مستوى تشغيل الماكينة بشرط تحقيق نسبة الإتاحة (الماكينة تعمل ، ومرتبطة بالشبكة وبها نقدية) ٩٥% من الوقت كحد أدني وفقاً لمعايير تشغيل ماكينات الصارف الآلي وارسال تقرير شهرى الى البنك المركزى المصرى.

### ٣,٢,٨ خدمة تركيب ماكينة الصارف الآلي وادارتها

- في حالة قيام الطرف الثاني بتشغيل ماكينة الصارف الآلي بالمواقع التابعة للطرف الأول ، أو خارجها ويتم تحديدها للجهة ، وفقاً للمعايير الصادرة في هذا الشأن بالملحق رقم ( ١ ) ، فانه يتعين عليه الالتزام بالمواصفات التالية :
  - لابد من توافر فئة العشرة جنيهات بالماكينة على مدار الشهر.
  - الحد الأدنى لعدد أدراج النقدية المتاحة للسحب بالماكينة أربعة أدراج.
- ضمان مستوى تشغيل الماكينة بشرط تحقيق نسبة الإتاحة (الماكينة تعمل ، ومرتبطة بالشبكة وبها نقدية) ٩٥% من الوقت كحد أدني وفقاً لمعايير تشغيل ماكينات الصارف الآلي وارسال تقرير شهرى الى البنك المركزى المصرى.

### ٣,٢,٩ خدمة العملاء (مكتب المساعدة)

- يتم التنسيق بين البنك وجهة التعاقد بتحديد فرع (أفرع) لخدمة العاملين التابعين لكل وحدة حسابية تابعة للطرف الأول بنفس المنطقة المتواجد بها الوحدة الحسابية لتسهيل عملية تسليم البطاقات والأرقام السرية المعاد إصدارها.
- توفير خدمة عملاء لحاملي بطاقة الحكومة المصرية المصدرة من البنك لاستقبال استعلامات و شكاوي و استفسارات حاملي البطاقات بنفس المستوى المقدم لعملائه.
- على البنك أن يتيح لحامل بطاقة الحكومة المصدرة من خلاله القدرة على أن يتقدم بطلب استعلام أو اعتراض من خلال فروعه أو مركز الخدمة الهاتفي أو غيرها من القنوات عن حركة تمت على رصيده من خلال ماكينات الصارف الآلي.
- في حالة اعتراض حامل البطاقة المصدرة عن طريق البنك على حركة تمت على ماكينات الصارف الآلي الخاصة بالبنك يتم رد المبلغ بالبطاقة في ثاني يوم عمل بعد التأكد من حدوث الحركة على البطاقة بنجاح وذلك دون انتظار محضر الجرد الخاص بالماكينة لتأكيد صحة الاعتراض من عدمه.
- في حالة عدم ثبوت صحة الشكوى بعد مراجعة محضر الجرد الخاص بالماكينة ، يقوم البنك باتخاذ الإجراءات الآتية :

- خصم مبلغ ٢٠ ( عشرون جنيهاً مصرياً ) من بطاقة المرتبات من أول مبلغ يتم إضافته إلى رصيد البطاقة بعد ثبوت عدم صحة الشكوى على أن يتم إدراج هذا ضمن الشروط والأحكام التي يوقع عليها صاحب البطاقة عند استلامه للبطاقة.
- خصم المبلغ السابق صرفه لحامل البطاقة مضافاً إليه الفوائد المدينة السارية بالبنك فى تاريخ رد المبلغ و يتم احتسابها من تاريخ رد المبلغ إلى تاريخ أول إضافة.

- في حالة اعتراض حامل البطاقة على حركة تمت على ماكينات شبكة ١٢٣ يتم الرد على حامل البطاقة بحد أقصى عشرة أيام من تقديم الاعتراض.
- في حالة تقدم حامل البطاقة بطلب إعادة إصدار البطاقة أو الرقم السري يقوم البنك بإصدار بطاقة جديدة أو رقم سري جديد و تسليمه للفرع المختص بخدمة بالوحدة الحسابية و المحدد عند التعاقد مع جهة التعاقد في موعد أقصاه أربعة أيام عمل من تاريخ الطلب وفقا لتكلفة المعاملات المالية للبطاقات كما هو منصوص عليه بالملحق رقم (١) .
- على الطرف الثاني إعداد نموذج بالشروط والأحكام الخاصة باستخدام بطاقات الحكومة المصرية متضمنة كافة البنود المذكورة أعلاه ،والحصول على توقيع المستفيدين عليها.

### ٣,٢,١٠ وظيفة إصدار التقارير الإلكترونية الخاصة بحركات بطاقات الصرف الحكومية

- يقوم البنك باتاحة ، اليكترونيا ، بيانات الحركات الخاصة بالبطاقات الحكومية المصدرة عن طريقه وذلك عند طلب أى من الأطراف الأخرى .
- يقوم البنك بإرسال التقارير الإلكترونية بملف الحركات اليومية الخاصة بالبطاقات الحكومية المصدرة عن طريقه شهريا إلى مركز الدفع والتحصيل الالكترونى لوزارة المالية وفقاً للتعليمات المنصوص عليها بالملحق رقم (١).

## ٤- مسئوليات الطرف الثالث

- متابعة تنفيذ مستوى الخدمة المقدم من الطرف الثانى وفقاً للوائح و القرارات الصادرة بتفعيل النظام.
- تحديد ومتابعة مواعيد صرف أوامر الدفع الإلكتروني (أو الشيكات الورقية) الصادرة للطرف الثاني من الطرف الأول ومواعيد إضافة صافي قيمة المستحقات المالية للبطاقات إلكترونياً.
- ضمان حفاظ الوحدات الحسابية المشاركة على القيام بمسئولياتها (الموضحة بالبند رقم ٣,١)، وذلك ضماناً لاستمرار الخدمة بمستوى مناسب.

## ٥- جداول احتساب الغرامات وضوابطها

- يتم احتساب الغرامات في حالة عدم تحقيق الخدمة بالمستوي المتفق عليه بناءا علي جدول الغرامات المرفق الموضح فيما بعد والذي يحدد به نوع كل خدمة ومستوي الأداء المرضي لهذه الخدمة وحجم الغرامة في حالة عدم تحقيق هذا المستوى .

## جدول الغرامات

| توصيف الخدمة | مستوى الخدمة الواجب توافرها | الغرامة التي تدفع من الطرف الثاني إلى الطرف الثالث |
|---|---|---|
| تخليق الحسابات الإلكترونية لبطاقات الصرف الحكومية | عشرة أيام عمل بعد استلام ملف التسجيل من الطرف الثالث | ٥٠٠ (خمسمائة جنيهاً مصرياً) عن كل يوم عمل تأخير |
| إصدار بطاقات الصرف الحكومية والأرقام السرية | عشرة أيام عمل بعد تخليق أرقام الحسابات الإليكترونية | ٢٥٠ (مائتان وخمسون جنيهاً مصرياً) عن كل يوم عمل تأخير |
| في حالة اتفاق الطرف الثاني مع الطرف الأول على تركيب ماكينات الصارف الآلي | تركيب الماكينة وتشغيلها في الميعاد المتفق عليه في خطة العمل | ١٠٠٠ (ألف جنيهاً مصرياً) عن كل يوم تأخير ما لم يكن التأخير بسبب خارج عن إرادة الطرف الثاني. |
| وظيفة إضافة المبالغ بالحسابات الإلكترونية | إيداع المبالغ بالحسابات الإلكترونية في اليوم المحدد لاستحقاق الصرف قبل بدء مواعيد العمل الرسمية لديه | ٥٠٠٠ (خمسة آلاف جنيهاً مصرياً) عن كل يوم تأخير (بعد بدء ميعاد العمل الرسمي يحتسب يوم تأخير) بالإضافة إلى قيمة الفائدة على المبالغ طبقا لسعر البنك المركزي للإقراض والخصم في تاريخه وذلك بافتراض التزام الطرف الأول بإرسال الشيك الورقي/أمر الدفع قبل موعد استحقاق الصرف بعدد مساوي أو أكبر من فترة السماح. |
| إرسال تقارير الحركات اليومية الإلكترونية الخاصة ببطاقات الصرف الحكومية. | شهريا بحد أقصى يوم ٥ من الشهر التالي | ٢٥٠ (مائتان وخمسون جنيهاً مصرياً) عن كل يوم عمل تأخير |

يعتمد ،،

| الطرف الأول | الطرف الثاني | الطرف الثالث |
|---|---|---|
| (إسم الجهة المتعاقدة) | (إسم البنك) | وزارة المالية |
| ..... | ..... | |
| ..... | .. | |
| يمثلها | يمثله | يمثله |
| السيد الأستاذ / | السيد الأستاذ / | السيد الأستاذ/ |
| بصفته ممثلها القانوني (أو بناء على تفويض .....) | بصفته ممثلها القانوني (أو بناء على تفويض .....) | بصفته ممثلها القانوني (أو بناء على تفويض .....) |

عقد

إصدار بطاقة الحكومة المصرية

لصرف المعاشات ومرتبات العاملين بالدولة

ملحق رقم (٣)

مكتب وزير المالية

وحدة الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي

# بيانات الوحدات الحسابية التابعة لجهة التعاقد

# لإصدار بطاقة الحكومة المصرية

# لصرف المعاشات ومرتبات العاملين بالدولة

## وزارة المالية

يناير - ٢٠١٦

ملحق رقم (٣)

بيانات الوحدات الحسابية التابعة لجهة التعاقد
لإصدار بطاقة الحكومة المصرية
لصرف المعاشات ومرتبات العاملين بالدولة

## بيانات الوحدة الحسابية

| | |
|---|---|
| * اسم الجهة | |
| * الرقم المؤسسي | |
| * المنطقة | |
| * اسم الوحدة الحسابية | |
| وصف الجهة / ملحوظات | |
| العنوان | |
| عنوان آخر | |
| رقم التليفون | |
| رقم التليفون المحمول | |
| الموقع الالكتروني | |
| * المحافظة | |
| * المدينة | |
| * الرقم البريدي | |

## المسئول الأول

| | |
|---|---|
| * اسم المسئول الأول | |
| البريد الالكتروني للمسئول الأول | |
| رقم تليفون المسئول الأول | |

## المسئول الثاني

| | |
|---|---|
| * اسم المسئول الثاني | |
| البريد الالكتروني للمسئول الثاني | |
| رقم تليفون المسئول الثاني | |

* يجب استيفاء هذه البيانات



يجب استيفاء هذا النموذج لكل وحدة حسابية تابعة لجهة التعاقد متضمنة لهذا العقد

# ملحق رقم (٣)

## بيانات الوحدات الحسابية التابعة لجهة التعاقد
## لإصدار بطاقة الحكومة المصرية
## لصرف المعاشات ومرتبات العاملين بالدولة

البيانات الخاصة بالقطاعات التابعة للوحدة الحسابية

| كود القطاع | اسم القطاع |
|---|---|
| | |
| | |
| | |
| | |
| | |
| | |
| | |
| | |
| | |
| | |
| | |
| | |
| | |
| | |
| | |
| | |
| | |
| | |
| | |
| | |
| | |
| | |
| | |
| | |
| | |
| | |
| | |
| | |
| | |
| | |
| | |
| | |
| | |



يجب استيفاء هذا النموذج لكل وحدة حسابية تابعة لجهة التعاقد متضمنة لهذا العقد

مكتب الوزير
وحدة الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي

## ملحق رقم (٣)

## بيانات الوحدات الحسابية التابعة لجهة التعاقد
## لإصدار بطاقة الحكومة المصرية
## لصرف المعاشات ومرتبات العاملين بالدولة

البيانات الخاصة بالإدارات التابعة للوحدة الحسابية

| كود القطاع | كود الإدارة | اسم الإدارة |
|---|---|---|
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |

يعتمد ،،

| الطرف الأول | الطرف الثاني |
|---|---|
| (إسم الجهة المتعاقدة) | (إسم البنك) |
| ..... | ..... |
| يمثلها | يمثله |
| السيد الأستاذ / | السيد الأستاذ / |
| بصفته ممثلها القانوني (أو بناء على تفويض | بصفته ممثلها القانوني (أو بناء على تفويض |
| .....) | .....) |



يجب استيفاء هذا النموذج لكل وحدة حسابية تابعة لجهة التعاقد متضمنة لهذا العقد

عقد
إصدار بطاقة الحكومة المصرية
لصرف المعاشات ومرتبات العاملين بالدولة

ملحق رقم (٤)

مكتب وزير المالية
وحدة الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي

---

# معايير و محددات

## إصدار بطاقة الحكومة المصرية

## لصرف المعاشات ومرتبات العاملين بالدولة بقبولها من خلال الشبكات العالمية

# وزارة المالية

يناير - ٢٠١٦

## مقدمة

في إطار توجهات البنك المركزي المصري نحو تطوير نظم العمل لآليات وأدوات الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي بما يتوافق مع متطلبات القطاع المصرفي المصري بالتعاون مع كافة الشبكات العالمية العاملة بجمهورية مصر العربية بهدف زيادة القيمة المضافة لحاملي بطاقات صرف مرتبات العاملين بالدولة بحيث تمكنه من إستخدام البطاقة داخل وخارج جمهورية مصر العربية وقبولها على كافة قنوات الدفع من ماكينات الصارف الآلي و نقاط البيع وكذلك شبكة الإنترنت وفقاً لرغبات حاملي هذه البطاقات وبما يتوافق مع الشروط والأحكام المنظمة لهذه الإستخدامات.

## المعايير والمواصفات العامة

في حالة رغبة البنك المشترك بالنظام في إصدار بطاقة الحكومة المصرية لصرف مرتبات العاملين بالدولة بإتاحة إستخدامها على الشبكات العالمية يلتزم البنك بما يلي :-

- أخذ موافقة كتابية من البنك المركزي المصري على أختيار الشبكة العالمية .
- الإلتزام بالمحددات والمعايير المذكورة بالملحق رقم (١) والتحديث في مواصفات البطاقة المذكورة بالملحق رقم (٤) فيما يتعلق بإصدار البطاقة بقبولها من خلال الشبكات العالمية .
- الإلتزام بإتفاقية مستوى الخدمة لإصدار بطاقة الحكومة المصرية لصرف مرتبات العاملين بالدولة المذكورة بالملحق رقم (٢) .
- جميع بطاقات المرتبات الحكومية تقبل على ماكينات الصارف الآلي أو نقاط البيع بإستخدام الرقم السرى (PIN based) داخل جمهورية مصر، و فيما عدا ذلك فلابد من حصول البنك على موافقة كتابية من الموظف.
- إستخدام بطاقة صرف المرتبات الحكومية لـ POS الحكومية - (PIN Based)

## مواصفات البطاقة البلاستيكية

### المواصفات العامة لإصدار البطاقة :

- بطاقة بلاستيكية مطبوعة الوجهين، الوجه مطبوع عليه شعار وزارة المالية ورقم البطاقة والاسم المختصر لصاحب البطاقة وشعار الشبكة العالمية ( إختيارية وفقاً لرغبة البنك) و شعار البنك المصدر للبطاقة ، و الظهر يحتوي على شريط ممغنط HICO ، وشريط ابيض يتم طباعته برقم التعامل مع الإنترنت عند التخصيص ، ويتم طباعة العبارة التوضيحية الخاصة باستخدام البطاقة والرقم التليفوني الخاص بخدمة العملاء الخاص بالبنك المصدر للبطاقة، وشعار شبكة المحول القومي ١٢٣.

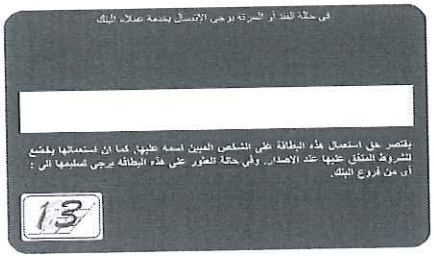

مواصفات رقم البطاقة (PAN NUMBER ) :

رقم مكون من ستة عشر رقما يطبع باللغة الإنجليزية ويتكون رقم البطاقة مما يلي :

| رقم التحقيق | رقم الكارت | رقم مميز (BIN) لبطاقة المرتبات الحكومية |
|---|---|---|
| ١ رقم | ٩ أرقام | ٦ أرقام |
| | | |

- ويكون لبطاقة المرتبات الحكومية رقم مميز (BIN) لتميزه عن باقى البطاقات المصدرة داخل البنك، واخطار مركز المدفوعات والمتحصلات الالكترونى الحكومى بوزارة المالية بذلك الرقم وذلك لأنه قد يكون لتلك البطاقات مزايا معينة و مختلفة عن بطاقات البنك العادية.
- ويراعى عند أى تجديد للبطاقة ، سواء كان بدل فاقد أو تالف ، أن يتم التجديد بنفس رقم الـ PAN مع وضع رقم مسلسل في الشريط الممغنط للدلالة على رقم الإصدار (Sequence Number) .

مواصفات الرقم السري الشخصي ( PIN CODE ) :

- رقم مكون من أربع أرقام باللغة الإنجليزية بالمواصفات القياسية يوضع في مظروف مغلق يسلم مع البطاقة ويتم تغييره مع طلب إعادة إصداره وأن يتم إصدار هذا الرقم بشكل عشوائي ولا يرتبط بأي بيان لصاحب البطاقة.

مواصفات الاسم المختصر لصاحب البطاقة ( SHORT NAME ) :

- يطبع الاسم المختصر لصاحب البطاقة باللغة العربية والانجليزية طباعة واضحة ثابتة مطابقا لنموذج بيانات لصاحب البطاقة كما يجوز وضع الرقم القومى اسفل الاسم.

يعتمد ،،

| الطرف الأول | الطرف الثاني | الطرف الثالث |
|---|---|---|
| (إسم الجهة المتعاقدة) | (إسم البنك) | وزارة المالية |
| ..... | ..... | |
| ..... | ..... | |
| يمثلها | يمثله | يمثله |
| السيد الأستاذ / | السيد الأستاذ / | السيد الأستاذ / |
| بصفته ممثلها القانوني (أو بناء على تفويض .....) | بصفته ممثلها القانوني (أو بناء على تفويض .....) | بصفته ممثلها القانوني (أو بناء على تفويض .....) |

عقد
إصدار بطاقة الحكومة المصرية
لصرف المعاشات ومرتبات العاملين بالدولة

ملحق رقم (٥)

مكتب وزير المالية
وحدة الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي

# الشروط الاضافية
# لإصدار بطاقة الحكومة المصرية
# لصرف مرتبات العاملين بالدولة

# وزارة المالية

يناير - ٢٠١٦

## تمهيد

تم الاتفاق بين كل من الطرف الأول جهة التعاقد و الطرف الثاني البنك المنفذ على إضافة ملحق رقم (٥) للتعاقد الخاص بالشروط الإضافية لإصدار بطاقة الحكومة المصرية لصرف مستحقات العاملين بالدولة ويعتبر هذا الملحق جزء لا يتجزأ من العقد طبقا للشروط الاضافية الاتية :

## الشروط الاضافية التى تم الاتفاق عليها مع البنك

- بالنسبة لفترة السماح (المذكورة بملحق رقم ٢) يتم تعديلها على النحو التالى :

  - **يتم صرف مستحقات العاملين فى حالة الدفع الالكتروني فى خلال يومى عمل من تاريخ ارسال أمر الدفع الالكتروني او الشيك الورقى.**

يعتمد ،،

| الطرف الأول | الطرف الثاني |
|---|---|
| (إسم الجهة المتعاقدة) | (إسم البنك) |
| ..... | ..... |
| يمثلها | يمثلها |
| السيد الأستاذ / | السيد الأستاذ / |
| بصفته ممثلها القانوني (أو بناء على تفويض | بصفته ممثلها القانوني (أو بناء على تفويض |
| .....) | .....) |

عقد
إصدار بطاقة الحكومة المصرية
لصرف المعاشات ومرتبات العاملين بالدولة

ملحق رقم (٦)

مكتب وزير المالية
وحدة الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي

---

## إنهاء تعاقد

## إصدار بطاقة الحكومة المصرية

## لصرف مرتبات العاملين بالدولة

# وزارة المالية

يناير - ٢٠١٦

## التمهيد

بناء على التعاقد المبرم بتاريخ / / ، بشأن إصدار بطاقة الحكومة المصرية لصرف مستحقات العاملين بالدولة التابعين للطرف الأول جهة التعاقد من خلال الطرف الثاني البنك المنفذ أتفق الطرفان إنهاء التعاقد وفقاً لما يلي :-

## شروط إنهاء التعاقد التى تم الاتفاق عليه بين الطرفين:

- اتفق الطرفان على إنهاء التعاقد السابق إبرامه بين الجهة (طرف أول) والبنك المنفذ (طرف ثان) الخاص بإصدار بطاقة الحكومة المصرية لصرف مستحقات العاملين بالدولة وإنهاء جميع المتعلقات بينهما .

يعتمد ،،

| الطرف الأول | الطرف الثاني |
|---|---|
| (إسم الجهة المتعاقدة) | (إسم البنك) |
| ..... | ..... |
| يمثلها | يمثلها |
| السيد الأستاذ / | السيد الأستاذ / |
| بصفته ممثلها القانوني (أو بناء على تفويض | بصفته ممثلها القانوني (أو بناء على تفويض |
| .....) | .....) |